الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.36

الجمعية العامة

Distr.: General
19 January 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين
المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الاثنين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١١:٠٠

الرئيس: السيد لوغار ..... (سلوفينيا)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع)

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(ز) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

البند٢١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (تابع)

180216 160216 15-21978X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط (تابع)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) الثقافة والتنمية المستدامة (تابع)

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية(تابع)

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع)

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع)

البند ٢٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة 'التنفيذية' التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع)

اختتام أعمال اللجنة الثانية المتعلقة بالجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة السبعين

افتتحت الجلسة الساعة ١١:٠٠.

١ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): قال إن مشروع القرار الذي سيجري النظر فيه في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة هو (A/C.2/70/L.62 وليس L.6)، وإن بعض التعديلات التحريرية التي أدخلت على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، والتي ناقشها ووافق عليها ممثل كندا وممثل كولومبيا بصفتهما ميسريْن مشاركين، سترد في جميع المشاريع التي ستعتمدها الجمعية العامة بكامل هيئتها.

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع) (A/C.2/70/L.44 و A/C.2/70/L.69)

مشروعا القرارين المتعلقان بالتجارة الدولية والتنمية (A/C.2/70/L.44 و A/C.2/70/L.69)

٢ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.69، الذي قدمه السيد شاندرا (إندونيسيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.44. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.69*.

٤ - السيد كريبتون (كندا): تكلم تعليلا للموقف باسم أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ووفده هو، فقال إن كندا وأستراليا والولايات المتحدة ما فتئت تدعم بقوة وثبات عمل اللجنة، ولا تزال جادة في معالجة المسائل الهامة التي تشملها ولاية اللجنة. ولكن بما أن مشروع القرار قيد النظر قدم بعد وقت طويل من الموعد النهائي الأصلي للجنة الثانية المحدد بوضوح، فإن هذه الدول اضطرت إلى اتخاذ خطوة غير مسبوقة هي عدم المشاركة في المفاوضات، إعرابا منها عن شواغلها البالغة إزاء أساليب عمل اللجنة في هذه الدورة.

٥ - وتسليما من هذه الدول بأن هذه الدورة فريدة لسببين، هما البدء المتأخر للدورة، وازدياد صعوبة التعامل مع خطة عام ٢٠٣٠ المعتمدة مؤخرا، فقد استبَقت إلى التواصل مع مجموعة من الوفود متباينة إقليميا قبل بدء دورة اللجنة الثانية، لفتح خطوط اتصال مع شركائها، والتأكد من قدرتها على إلقاء الضوء على بعض المسائل المحتملة وتجنب الوقوع في أسوأ العثرات. وقد أحبطها عدم تحقق الحوار المأمول.

٦ - وعقب بدء الدورة، تكرر التأخر في إصدار المسودات الأساسية، وألغي العديد من دورات التفاوض، وكان ذلك يحدث غالبا في آخر دقيقة. وأفضت هذه التأخيرات إلى صعوبات بالغة لعدة أسباب. وأدى إلغاء العديد من المشاورات غير الرسمية إلى استخدام وقت اللجنة بصورة غير مجدية إلى حد بعيد وعكس بهذا المعنى عدم احترام الشركاء، وبخاصة الزملاء الذين سافروا إلى نيويورك من عواصمهم. وانتهت التأخيرات أيضا بجدول زمني مضغوط لم يتوافر معه الوقت الكافي لمناقشة المسائل مناقشة سليمة. ونوقش العديد من أعقد المسائل في جلسات متداخلة وبوقت غير كاف للتشاور مع الزملاء العائدين إلى عواصمهم للحصول على التوجيه السليم.

٧ - ولما كان الموعد النهائي الرسمي للدورة قد انقضى في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ولم تبدأ بعد المشاورات غير الرسمية بشأن ستة مشاريع قرارات، فإن كندا وأستراليا والولايات المتحدة شعرت بالحاجة إلى اتخاذ الخطوة غير المسبوقة المتمثلة في الإعراب عن عدم رضاها برفض المشاركة في المفاوضات، والمطالبة بسحب مشاريع القرارات حتى تبدأ الدورة القادمة التي سيتوافر فيها الوقت الكافي لمناقشة

المسائل مناقشة سليمة. واستندت الدول في هذه الخطوة إلى التأخيرات وعدم الوفاء بالمواعيد النهائية، وليس إلى الرغبة في استهداف مضمون مشاريع القرارات أو واضعيها. ولذلك فإن هذا البيان ينطبق على مشاريع القرارات الستة جميعها.

٨ - إن كندا وأستراليا والولايات المتحدة محبطة لعدم سحب مقدمي مشاريع القرارات الستة هذه لمشاريعهم. وقد انخرطت هذه الدول أيضا في مناقشة جادة مع عاصمة كل منها مؤداها هل يتعين أم لا المطالبة بتصويت مسجل على مشاريع القرارات هذه. ومع ذلك فقد سلمت بأن النصوص تتكون إلى حد كبير من تحديثات إجرائية، ولذلك قررت الانضمام إلى توافق الآراء بشأنها، مع الإعراب عن شواغلها من خلال تعليل موقف. إن كندا واستراليا والولايات المتحدة لا تزال تساورها شواغل بالغ بشأن عدم قدرة اللجنة الثانية على الالتزام بالمواعيد النهائية المحددة. وتتطلع هذه الدول إلى المشاركة البناءة مع نظيراتها في كيفية جعل أعمال اللجنة أنجع وأكفأ في المناقشة القادمة التي ستتناول تنشيط أعمال اللجنة. وقد دعت هذه الدول شركاءها، على غرار ما فعلت في بداية الدورة، إلى الدخول معها في محادثة صحيحة عن التحديات التي تجابهها اللجنة. ولكن إذا لم تفلح المحادثة المتعلقة بالتنشيط في معالجة جوهر شواغلها، فإنها ستواصل النظر في تدابير أخرى للتصدي للتحديات الكبيرة التي تثيرها أساليب عمل اللجنة الثانية.

٩ - السيد بيروز بولسن (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال في تعليل للموقف إن اعتماد مشروع القرار يعد إنجازا، وهو ما كان يبدو شبه مستحيل قبل أسبوع واحد، ومع ذلك فإنه لا ينبغي إغفال أن اللجنة وصلت إلى هذه المرحلة بعد أن احتاجت إلى تمديدين متعاقبين للموعد النهائي المحدد لعملها. وكان لا بد من هذين التمديدين أساسا لأن مشروع القرار المعروض على اللجنة - وعلى غيرها - لم يكن ببساطة موجودا للتفاوض بشأنه قبل أسابيع قليلة. والواقع أن معظم مشاريع القرارات المقترحة في هذه الدورة أتيحت للدول الأعضاء بعد مرور أسبوعين إلى ستة أسابيع على انقضاء الموعد النهائي لتقديم الاقتراحات، الذي كان مكتب اللجنة الثانية قد حدده.

١٠ - إن أعضاء اللجنة، إذ يحترمون المواعيد النهائية التي يحددها المكتب، إنما يحترم بعضهم بعضا، ويضمنون لأنفسهم الوقت اللازم لمناقشة المسائل المهمة المعروضة على اللجنة الثانية والاتفاق عليها. إن الاتحاد الأوروبي يقدر العمل الشاق للرئيس، وكذلك عمل المكتب والميسّرين، الرامي إلى إيجاد حل لوضع بالغ الصعوبة، ويسلم بالمرونة العامة التي أبدتها جميع الأطراف في النهاية للتوصل إلى حلول توافق عليها الأطراف، وإن كان يرى أن التأخيرات التي شوهدت في هذه الدورة تؤكد للجميع ما تحتاج إليه اللجنة الثانية من ضمان مواكبة أساليب عملها لمتطلبات الوقت. ولا يمكن للجنة أن تستمر في عملها كما لو كانت تجربة هذه الدورة ''أمرا معتادا''.

١١ - إن اللجنة الثانية بحاجة إلى البرهنة على الريادة وإبداء الاستعداد للتصدي للمزيد من التحديات، حتى تساهم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠. وإذا لم تغير اللجنة الثانية أساليب عملها، فلن يكون من الواقعي أن نتوقع منها أن تتحمل بفعالية وكفاءة نصيبها العادل من التحديات والفرص الناجمة عن بيئة السياسات الأوسع نطاقا والأكثر شمولا.

١٢ - ومن هنا فإن اللجنة تتطلع بقدر واسع إلى البدء في عملها المتعلق بتنشيطها في مطلع العام الجديد. وعلى اللجنة أن تنيط بنفسها مهمة وضع أساليب متفق عليها تتيح لأعضائها العمل معا باحترام وفعالية يزيدان من مصداقيتها.

١٣ - إن البيان الذي يدلي به ينطبق أيضا على عدد من مشاريع القرارات الأخرى التي ستعتمدها اللجنة في هذه الجلسة. غير أن الاتحاد الأوروبي فضّل ألا يكرر البيان، حفاظا على الكفاءة.

١٤ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.44*.

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/C.2/70/L.7، A/C.2/70/L.36، A/C.2/70/L.66، A/C.2/70/L.71)

مشروعا القرارين المتعلقان بالنظام المالي الدولي والتنمية (A/C.2/70/L.7 و A/C.2/70/L.66)

١٥ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.66، الذي قدمه السيد شاندرا (إندونيسيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.7. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

١٦ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.66*.

١٧ - السيد سينغر (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلم تعليلا للموقف، فقال إن وفده يقدر الجهود التي بذلها أعضاء اللجنة وأعضاء المكتب وموظفو أمانة اللجنة فيما يتعلق بمشروع القرار. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بنظام مالي دولي سليم ومستقر، وتوقن يقينا راسخا أن التنمية لا تستغني عن مثل هذا النظام.

١٨ - إن إدراج صيغة خاصة بالتدابير الاقتصادية الانفرادية - وهذه مسألة ليس لها سابقة واضحة في القرارات السابقة ولا تظهر في خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدت مؤخرا - أمر مؤسف على الرغم من عناصرها الإيجابية العديدة. إن الجزاءات الاقتصادية، سواء كانت انفرادية أو متعددة الأطراف، يمكن أن تكون وسيلة ناجحة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وفي الحالات التي طبقت فيها الولايات المتحدة جزاءات، فإن هذه الجزاءات كانت تستخدم لتحقيق أهداف محددة، ومنها أن تكون وسيلة لتعزيز العودة إلى سيادة القانون أو النظم الديمقراطية، أو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو ذود الأخطار عن الأمن الدولي. ومن حقوق الولايات المتحدة اللجوء إلى سياستها في مجال التجارة والسياسة التجارية كأداة لتحقيق هذه الأهداف.

١٩ - ويرى وفده إجمالا أن الجزاءات الاقتصادية المحددة الأهداف يمكن أن تكون بديلا مناسبا وفعالا ومشروعا لاستخدام القوة، وأن جزاءات الولايات المتحدة ممتثلة تماما للقانون الدولي. وعلى الرغم من تحفظاتها على هذه الصيغة تحديدا، فإنه يسعدها الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وتشكر الآخرين على جهودهم.

٢٠ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.7*.

مشروعا القرارين المتعلقان بتعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (A/C.2/70/L.36 و A/C.2/70/L.71)

٢١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.71، الذي قدمه السيد شاندرا (إندونيسيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.36. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٢ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.71*.

٢٣ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.36*.

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع) (A/C.2/70/L.32 و A/C.2/70/L.63)

مشروعا القرارين المتعلقان بتعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (A/C.2/70/L.32 و A/C.2/70/L.63)

٢٤ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.63، الذي قدمه السيد شاندرا (إندونيسيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.32. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٥ - السيد بنعمادي (الجزائر)، ميسّر المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار: قال إن الفقرة ٣ يصبح نصها كما يلي: ”تشجع المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية على النظر في [...]“. وأبلغ اللجنة ببعض التعديلات التحريرية البسيطة الأخرى المتعلقة بوضع الفواصل. وفي الفقرة ذاتها تحذف الفاصلة بعد ”المؤسسات المالية الدولية“ في السطر الثالث وتوضع بعد ”لولاية كل منها“ في السطر الرابع.

٢٦ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.63* بصيغته المصوبة شفويا.

٢٧ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.32*.

(د) السلع الأساسية (تابع) (A/C.2/70/L.25 و A/C.2/70/L.65)

مشروعا القرارين المتعلقان بالسلع الأساسية (تابع) (A/C.2/70/L.25 وA/C.2/70/L.65)

٢٨ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.65، الذي قدمه السيد شاندرا (إندونيسيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.25.

٢٩ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): قال إنه في الفقرة ٢٥ من مشروع القرار A/C.2/70/L.65، تقرر الجمعية العامة تنظيم جلسة تحاور غير رسمية وحيدة في الجمعية العامة لمدة يوم واحد بشأن أسواق السلع الأساسية في النصف الأول من عام ٢٠١٦، لاستعراض الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، وخاصة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، في موعد وشكل يقررهما رئيس الجمعية العامة.

٣٠ - ويمكن لجلسة التحاور غير الرسمية الوحيدة أن تستفيد من مخصصات الجمعية العامة، على أساس أنه إذا اجتمعت الجمعية العامة، فإن خدمات الترجمة الشفوية المطلوبة لجلسة التحاور غير الرسمية ستقدم على أساس ”توافرها“. ولذلك فليس مطلوبا لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات موارد أخرى لخدمات المؤتمرات.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك فإن من المزمع أن تقوم الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بإعداد ورقتين لجلسة التحاور غير الرسمية وبخدمتها، وهذا سيتطلب موارد إضافية قدرها ٧٠٠ ٢٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة (٢٠٠ ٢٢ دولار للخبراء الاستشاريين، و ٠٠٠ ٧ دولار لسفر الموظفين) في إطار الباب ١٢، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ومع أنه لم يدرج أي اعتماد في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للنشاط المشار إليه آنفا، فإن احتياجات الموارد الإضافية ستُستوعب ضمن الموارد الحالية في إطار الباب ١٢، التجارة والتنمية. وبناء على ذلك فإن اعتماد مشروع القرار A/C.2/70/L.65 لن يؤدي إلى أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية.

٣٢ - السيدة أنجيلوفا (بلغاريا)، الميسّر المشارك: وجهت الانتباه إلى تصويب سيُدخل على ديباجة مشروع القرار. فصيغة الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة مشروع القرار A/C.2/70/L.65 بشأن السلع الساسية يجب أن تكون الآن مطابقة لصيغة الفقرة السادسة عشرة من ديباجة مشروع

القرار A.C.2/70/L.66 بشأن النظام المالي الدولي والتنمية. ولذلك يكون نصها على النحو التالي:

”وإذ تعرب عن القلق إزاء التأثيرات والتبعات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك على التنمية، وإزاء وجود أدلة على حصول انتعاش متفاوت وهش وبطيء، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية واستقرارها وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، والتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، والديون المضنية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن“.

٣٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.65* بصيغته المصوبة شفويا.

٣٤ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.25*.

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع) (A/C.2/70/L.29 و A/C.2/70/L.74)

مشروعا القرارين المتعلقان بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/C.2/70/L.29 و A/C.2/70/L.74)

٣٥ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.74، الذي قدمه السيد شاندرا (إندونيسيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.29. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٦ - السيد بفيل (ألمانيا)، الميسّر المشارك: قال إن نص الفقرة ٤، التي ووفق عليها في إطار إجراء الموافقة الصامتة، يصبح الآن كما يلي: ”تتطلع إلى إعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الحالية عن بدء أعمال المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفقا للفقرات من ١٣٠ إلى ١٣٢ من خطة عمل أديس أبابا“.

٣٧ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.74* بصيغته المصوبة شفويا.

٣٨ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.29*.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/70/L.22 و A/C.2/70/L.62)

مشروعا القرارين المتعلقان بمكافحة العواصف الرملية والترابية (A/C.2/70/L.22 و A/C.2/70/L.62)

٣٩ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.62، الذي قدمه السيد كراب (ألمانيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.22. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٠ - السيد أبيبي (إثيوبيا)، الميسّر: قال إن وفده، بعد التشاور مع أمانة اللجنة الثانية، أصبح يدرك أن مشروع القرار A/C.2/70/L.62 لم يكن مدرجا في قائمة مشاريع القرارات الـ ١٤ التي قُصد أن تتضمن صيغة عن الشمول.

٤١ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.62*.

٤٢ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.22* .

قرار شفوي بشأن تقرير الأمين العام عن اليوم الدولي للغابات (A/70/214)

٤٣ - الرئيس: اقترح أن تحيط اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن اليوم الدولي للغابات الوارد في الوثيقة http://undocs.org/A/70/214.A/70/214 .

٤٤ - وقد تقرر ذلك.

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/C.2/70/L.15 و A/C.2/70/L.68)

مشروعا القرارين المتعلقان بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/C.2/70/L.15 و A/C.2/70/L.68)

٤٥ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.68، الذي قدمه السيد كراب (ألمانيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.15. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٦ - السيدة بامارانون (تايلند): قالت إنه ليس هناك تعديلات تحريرية في الفقرات الثالثة والخامسة والسادسة عشرة من الديباجة، التي تتضمن مسائل شاملة لعدة قطاعات، وهو ما كانت أمانة اللجنة في أوضحته قبل عدة أيام. وفي الفقرة الثانية عشرة من الديباجة في النص الإنكليزي، تكتب كلمة ”Parties“ (السطر الخامس) بحرف كبير، ويكون نص السطر الثاني من الفقرة ١١ ”تنفيذ إطار سِنداي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة“، وهي الصيغة المتفق عليها في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ووجهت الانتباه إلى تعديلات تحريرية بسيطة في الفقرتين ٨ و ١٧ أيضا.

٤٧ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.68* بصيغته المصوبة شفويا.

٤٨ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.15*.

(ز) الانسجام مع الطبيعة (تابع) (A/C.2/70/L.42 و A/C.2/70/L.70)

مشروعا القرارين المتعلقان بالانسجام مع الطبيعة (A/C.2/70/L.42 وA/C.2/70/L.70)

٤٩ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.70، الذي قدمه السيد كراب (ألمانيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.42. زلا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٥٠ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.70*.

٥١ - السيدة بيكما (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن وفدها يقدر روح التعاون التي أبداها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي واليابان في المفاوضات. وكانت دولة بوليفيا المتعددة القوميات تود أن تدرَج إشارات إلى ”عدم إغفال أي بلد“، وهي لا تفهم سبب ورود هذه الصيغة في ١٤ مشروع قرار فقط. إن استمرار حياة البشر كنوع يرتبط مباشرة بنظام الدعم البيولوجي للأرض. ومن المهم أن نتذكر أن البشر هم من الأرض، وأن أزمتهم البيئية العالمية التي هي من صنعهم تعكس انفصالهم عن مَنشئهم. وقد تمثل هذا الانفصال بشكل متزايد عبر القرون في التفاوت اللانهائية التي لا يزال مطلوبا التغلب عليها، تحقيقا لكرامة الإنسان للجميع. وهذه التفاوتات متلازمة. ومن المهم، للتصدي للتحديات الواسعة النطاق التي يواجهها العالم الحديث، إعادة النظر في طريقة تفاعل المجتمعات مع عالم الطبيعة. وفي هذا الصدد فإن الهدف ١٢ من أهداف التنمية

المستدامة يوفر فرصة لمعالجة هذه التحديات، بكفالة أنماط إنتاج واستهلاك التنمية المستدامة، بما في ذلك أن يتوافر للناس في كل مكان بحلول ٢٠٣٠، وبعبارة أخرى بعد ١٤ عاما، ما يتصل بالموضوع من المعلومات والوعي بما ينسجم مع الطبيعة من التنمية المستدامة وأنماط الحياة. ومن هنا فإن مشروع القرار بشأن الانسجام مع الطبيعة المعتمد للتو يهدف إلى الإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بمنظور متفرد لا يكون محوره الإنسان.

٥٢ - السيد تيلور (أستراليا): تكلم تعليلا للموقف باسم كندا والولايات المتحدة ووفده هو، فقال إنه إذا كان لن يدلي مرة أخرى بالبيان الكامل لأستراليا وكندا والولايات المتحدة، فإن هذه الدول تطلب أن يدرج أيضا تعليل الموقف الذي أُعلن من قبل عند اعتماد مشروع القرار A.C.2/70/L.69 بشأن التجارة الدولية في الوثيقة الرسمية لمشروع القرار A/C.2/70/L.70 الذي اعتمد للتو، فالآراء الواردة فيه تنطبق بالمثل.

٥٣ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.42*.

البند ٢١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (تابع) (A/C.2/70/L.35 و A/C.2/70/L.61)

٥٤ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.61، الذي قدمته السيدة أوويزيرا (راوندا)، مقررة اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.35. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٥٥ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.61*.

٥٦ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.35*.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط (تابع) (A/C.2/70/L.50 و A/C.2/70/L.73)

مشروعا القرارين المتعلقان بدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط (A/C.2/70/L.50 و A/C.2/70/L.73)

٥٧ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.73، الذي قدمته السيدة أوويزيرا (رواندا)، مقررة اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.50. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٥٨ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.73*.

٥٩ - السيدة بوروتكا (كندا): تكلمت تعليلا للموقف باسم أستراليا والولايات المتحدة ووفدها هي، فقالت إنه إذا كانت لن تدلي مرة أخرى بالبيان الكامل لكندا وأستراليا والولايات المتحدة، فإن هذه الدول تطلب أن يدرج أيضا تعليل الموقف الذي أعلن من قبل عند اعتماد مشروع القرار A/C.2/70/L.69 بشأن التجارة الدولية في الوثيقة الرسمية لمشروع القرار A/C.2/70/L.73 الذي اعتمد للتو، فالآراء فيه تنطبق بالمثل.

٦٠ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.50*.

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع) (A/C.2/70/L.40 و A/C.2/70/L.72)

مشروعا القرارين المتعلقان بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية (A/C.2/70/L.40 و A/C.2/70/L.72)

٦١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.72، الذي قدمه السيد كارّيليو غوميس (باراغواي)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.40. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٦٢ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.72* .

٦٣ - السيدة ألكالد (كندا): تكلمت تعليلا للموقف باسم أستراليا والولايات المتحدة ووفدها هي، فقالت إنه إذا كانت لن تدلي مرة أخرى بالبيان الكامل لكندا وأستراليا والولايات المتحدة، فإن هذه الدول تطلب أن يدرج أيضا تعليل الموقف الذي أعلن من قبل عند اعتماد مشروع القرار A/C.2/70/L.69 بشأن التجارة الدولية في الوثيقة الرسمية لمشروع القرار A/C.2/70/L.72 الذي اعتمد للتو، فالآراء الواردة فيه تنطبق بالمثل.

٦٤ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.40*.

(ج) الثقافة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/70/L.6 و A/C.2/70/L.59)

مشروعا القرارين المتعلقان بالثقافة والتنمية المستدامة (*A/C.2/70/L.6* و *A/C.2/70/L.59*)

٦٥ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.59، الذي قدمه السيد كارّيليو غوميس (باراغواي)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.6. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٦٦ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.59*.

٦٧ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.6*.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا(تابع) (A/C.2/70/L.19 و A/C.2/70/L.64)

مشروعا القرارين المتعلقان بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (A/C.2/70/L.19 وA/C.2/70/L.64)

٦٨ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.64، الذي قدمته السيدة أوويزيرا (رواندا)، مقررة اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.19. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٦٩ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): قال إنه في الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/C.2/70/L.64، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ تدابير الانتقال السّلس وفعاليتها وقيمتها المضافة، بما في ذلك المبادرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان أثناء رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا.

٧٠ - ومن المتوقع أن يشكل الطلب الوارد في الفقرة ٢٣ عبء عمل إضافيا في إعداد الوثائق على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات يتمثل في وثيقة واحدة تحتوي على ٨ ٥٠٠ كلمة، ومطلوب إصدارها في اللغات الست جميعا. وسيؤدي ذلك إلى احتياجات إضافية مقدارها ٩٠٠ ٥٠ دولار لخدمات الوثائق في عام ٢٠١٨.

٧١ - وبناء على ذلك فإنه إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/C.2/70/L.64، فإن الاحتياجات الإضافية

من الموارد البالغة ٩٠٠ ٥٠ دولار، التي ستنشأ في عام ٢٠١٨ ضمن الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ستدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٧٢ - السيدة أوزغور (تركيا)، الميسرة: قالت إن الرابط المؤدي إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الوارد في الحاشية ٧، غير صحيح. وقد أُخطرت أمانة اللجنة الثانية بالرابط الصحيح وستجري التعديل اللازم. وفي الفقرة ١٨ يكون نص السطر الثالث الآن ''المخصصين لأقل البلدان نموا برعاية الأمم المتحدة في مدينة جِبزي''، وهو ما يتفق مع الفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٤.

٧٣ - وشددت على أهمية استعراض منتصف المدة القادم الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي سيعقد في أنطاليا بتركيا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦ (الفقرة ٨)، وأهمية تدشين وتشغيل مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا برعاية الأمم المتحدة في جِبزي بحلول عام ٢٠١٧. ويؤكد مشروع القرار أيضا أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في مجال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (الفقرة ٧).

٧٤ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.64* بصيغته المصوبة شفويا.

٧٥ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.19*.

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (تابع) (A/C.2/70/L.27 و A/C.2/70/L.60)

مشروعا القرارين المتعلقان بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (A/C.2/70/L.27 و A/C.2/70/L.60)

٧٦ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.60، الذي قدمه السيد كارّيليو غوميس (باراغواي)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.27 . ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٧٧ - السيد كارّيليو غوميس (باراغواي)، الميسّر: أدخل عددا من التصويبات الشفوية. يستعاض عن ''تدعو'' في الفقرتين ٥ و ٦ بعبارة ''تكرر دعوتها''. وفي الفقرة ٩ تحذف ''من خلال'' في السطر الثاني، وتضاف ''معا'' في الجملة الأخيرة. ومشروع القرار موجه أساسا إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ويتضمن تحديثات من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٧٨ - وأعرب عن امتنانه لأستراليا والسويد اللتين انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار، وبذلتا جهدا خاصا لتشجيع النظر بالشكل المناسب في الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، والتحديات المعينة التي تواجهها، وجوانب ضعفها.

٧٩ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.60* بصيغته المصوبة شفويا.

٨٠ - السيدة إبراهيموفا (أذربيجان): قالت إن مشروع القرار المعتمد للتو يعد إسهاما محوريا في تنفيذ الأهداف المشتركة للدول الأعضاء. ولا تزال حكومتها ملتزمة بالأهداف الواردة في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وفي مشروع القرار هذا. والواقع أن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني

بالبلدان النامية غير الساحلية أمر حاسم. إن تنفيذ برنامج عمل فيينا ومشروع القرار سيتطلب إرادة سياسية وتعبئة لما يلزم من المدخلات والموارد.

٨١ - إن البلدان التي من قبيل بلدها هي يدفعها كونها من مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، هي وغيرها من البلدان التي تتشارك في الاحتياجات والتحديات، إلى الاتباع العازم لخطة تنمية تحدد ملامحها المصالح القومية المشتركة والإرادة السياسية. وهذا يعتبر أساسا لا غنى عنه لتنفيذ مشروع القرار هذا. ومن شأن تنفيذ القرار وتعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي وتشجيع الشراكات أن تفضي إلى تسوية التراعات الإقليمية مع البلدان المجاورة المعنية، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي.

٨٢ - وعلى المجتمع الدولي بذل قصاراه لمساندة البلدان النامية غير الساحلية في تسوية منازعاتها الإقليمية التي تخلق تحديات اقتصادية وسياسية، وذلك بضمان الانضمام الفعلي إلى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٨٣ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.27*.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع) (A/C.2/70/L.9 وA/C.2/70/L.67)

مشروعا القرارين المتعلقان بعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/C.2/70/L.9 و A/C.2/70/L.67)

٨٤ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.67، الذي قدمته السيدة أوويزيرا (رواندا)، مقررة اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.9. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٨٥ - السيدة أوويزيرا (رواندا)، مقررة اللجنة: قالت إنه ينبغي إدراج عبارة ''وغير ذلك'' في نهاية الفقرة الرابعة من الديباجة، وتصويب السطر الأول في الفقرة الخامسة من الديباجة لكي يعكس بشكل دقيق ''خطة عام ٢٠٦٣'' للاتحاد الأفريقي.

٨٦ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.67* بصيغته المصوبة شفويا.

٨٧ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.9*.

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع) (A/C.2/70/L.8 و A/C.2/70/L.58)

مشروعا القرارين المتعلقان بدور المرأة في التنمية (A/C.2/70/L.8 و A/C.2/70/L.58)

٨٨ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.58، الذي قدمته السيد أوويزيرا (رواندا)، مقررة اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.8. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٨٩ - السيد أوويزيرا (رواندا)، مقررة اللجنة: أدخلت تصويبات تحريرية على مشروع القرار: في نهاية الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة، تصوب الإشارة إلى ''الإعلانات السياسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' لتصبح ''الإعلانات السياسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز'' وفي السطر الثاني من الفقرة التاسعة والعشرين من الديباجة، تضاف عبارة ''وذلك'' بعد ''النساء والفتيات'' ليصبح النص ''[...] النساء والفتيات، وذلك [...]''. وأيضا في السطر الثالث من هذه الفقرة، تضاف عبارة ''في

جملة أمور'' بعد عبارة ''بما في ذلك''، ليصبح النص ''بما في ذلك، في جملة أمور، الدخل [...]''.

٩٠ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.58* بصيغته المصوبة شفويا.

٩١ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.8*.

البند ٢٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/70/L.13 وA/C.2/70/L.75)

مشروعا القرارين المتعلقان بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/C.2/70/L.13 و A/C.2/70/L.75)

٩٢ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/70/L.75، الذي قدمه السيد كارّيليو غوميس (باراغواي)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.13. ولا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٩٣ - السيدة أوردونييس فرناندیس (كولومبيا)، الميسّرة: قالت إن هذا النص يعكس إدراكا واضحا لأهمية التفاوض مستقبلا على الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٩٤ - وطلبت إدخال تصويب على الفقرة الثانية من الديباجة في النسخة الإسبانية من النص حتى تتوافق بدقة مع الأصل الإنكليزي.

٩٥ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/70/L.75* بصيغته المصوبة شفويا.

٩٦ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/70/L.13*.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.2/70/L.76)

مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية في دورة الجمعية العامة الحادية والسبعين (A/C.2/70/L.76)

٩٧ - الرئيس: وجه الانتباه إلى برنامج عمل اللجنة المؤقت في دورة الجمعية العامة الحادية والسبعين، الوارد في الوثيقة A/C.2/70/L.76. وسيعتبر أن اللجنة تود الموافقة على مشروع برنامج العمل.

٩٨ - اعتمد مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية في دورة الجمعية العامة الحادية والسبعين.

اختتام أعمال اللجنة الثانية المتعلقة بالجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة السبعين

٩٩ - السيد غاس (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): تكلم باسم السيد وو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقال إن اللجنة اجتمعت في نهاية عام من التغيير في منظومة الأمم المتحدة، وبين نتيجتين مشهودتين للمجتمع الدولي: اعتماد الخطة التاريخية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر، واختتام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر.

١٠٠ -إن نتائج هذين وغيرهما من الاتفاقات التاريخية في عام ٢٠١٥، ومنها إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث وخطة عمل أديس أبابا، أعطت حافزا آخر للأمم المتحدة في

تعزيز التلاحم والتكامل، في الوقت الذي تدعم فيه البلدان في سعيها إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. إن خطة عام ٢٠٣٠ وما يتصل بها من عمليات التمويل والمتابعة والاستعراض تتطلب طرائق جديدة للتفكير والعمل. ويجري تنفيذ العديد من المبادرات لضمان قدرة الأمم المتحدة على الانتقال من التعهدات إلى النتائج في سياق ما بعد عام ٢٠١٥. إن اللجنة الثانية هي من الهيئات الحكومية الدولية التي تتكيف مع خطة التنمية الجديدة وتنفيذها.

١٠١ - وقال إنه اغتبط بملاحظة مبادرة اللجنة بتقديم مناقشة جدول أعمالها وأساليب عملها إلى مطلع عام ٢٠١٦، فهذا سيتردد صداه دون شك خارج اللجنة، وسيكون مثالا في منظومة الأمم المتحدة للعمل بشكل واقعي على ضمان الانتقال الناجح من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

١٠٢ - وفي مطلع عام ٢٠١٦ سينشر تقرير عن متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ لتنظر فيه اللجنة، بناء على طلب الدول الأعضاء. والمأمول أن تسهم نتائج مناقشات اللجنة لاستعراض أساليب العمل وجدول الأعمال في التنفيذ الشامل للخطة الجديدة في الأعوام القادمة.

١٠٣ - وستعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتعاون وثيق مع اللجنة، وستدعم المناقشات بخبرتها وبموارد الأمانة العامة للأمم المتحدة على نطاق أوسع. وتحقيقا لذلك يتعين على اللجنة إبلاغ الإدارة باحتياجاتها أو طلباتها للدعم.

١٠٤ - السيد ماروبي (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن عام ٢٠١٥ كان عاما للإنجازات المشهودة، باعتماد إطار سِنداي، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي وقت أقرب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي اعتمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٠٥ - وأكد من جديد في هذا السياق أن أساليب التنفيذ المحسّنة ستكون حاسمة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون للالتزام الثابت للمجتمع الدولي بهذه الخطة أثر كبير على تخطي التباينات والتفاوتات الاقتصادية العالمية في النظام الاقتصادي العالمي. ولذلك فإنه لا تزال هناك حاجة إلى ما يكفي من التمويل والموارد، ويتعين على البلدان المتقدمة البرهنة على القيادة والالتزام الواضح في هذا الصدد، حتى يتسنى القضاء للمرة الأخيرة على الفقر بجميع أشكاله، وكذلك على البطالة وعدم المساواة. ويتعين أن يظل التعاون بين الشمال والجنوب في خضم الشراكة العالمية من أجل التنمية، وأن يكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومشاركة القطاع الخاص مكملا له لا بديلا عنه.

١٠٦ - ومع انتهاء الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين مستعدة للتفاوض بحسن نية مع شركاء التنمية على استعراض أكثر تركيزا، بغية تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق أهداف وتطلعات خطة عام ٢٠٣٠. والمجموعة مغتبطة للغاية لاعتماد مشروع القرار المتعلق بالاستعراض بتوافق الآراء.

١٠٧ - وأثنى على جهود منسق الجماعة لحماية مصالح البلدان النامية، والتأكد من أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده والتنمية المستدامة والشمول تحتل المكان اللائق في جدول أعمال الأمم المتحدة الماضي قدما. وتحظى بالتقدير أيضا الأسس الوطيدة التي اقترحت من خلال مشاريع القرارات، من أجل ضمان وجود ولاية واضحة لتهيئة منابر للدول الأعضاء تشترك من خلالها في العمليات الحكومية الدولية للمساهمة في تعزيز التعاون الدولي.

١٠٨ - إن الشكاوى من شركاء التنمية فيما يتعلق بعملية التفاوض، واللوم الموزع على مجموعة الـ ٧٧ والصين

بخصوص التأخر في تقديم مشاريع الاقتراحات، أمر يدعو إلى الأسف. وأيضا في الوقت الذي تحترم فيه المجموعة الحق السيادي للوفود في الاشتراك أو عدم الاشتراك في المفاوضات، فإن قرار بعض الشركاء عدم المشاركة في بعض المناسبات في هذه الدورة تسبّب في حدوث توتر وقلق كان يمكن تفاديهما. ونبّه اللجنة إلى أن الدورة تنعقد في ظروف غير عادية، مشيرا إلى أن اعتماد العديد من الوثائق الختامية الرئيسية في عام ٢٠١٥ قد تطلّب قدرا واسعا من إعادة النظر وإعادة الصياغة شمل كافة القرارات أثناء عمليات الصياغة في المجموعة. وكان ذلك مهمة تنطوي على التحدي وتستهلك الوقت. وذكّر أيضا بأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قد أخّر الشروع في عمل اللجنة.

١٠٩ - وقد بذلت مجموعة الـ ٧٧ والصين قصاراها لضمان أن تكون المفاوضات مثمرة، من خلال مشاركتها البناءة وروحها الإيجابية، وهذا ما تأكد طوال المفاوضات. وظلت هذه الصفات تصبغ تفكيرها في سعيها إلى تمتين التعاون الإنمائي الدولي، وفي دعوتها إلى الشراكة العالمية المعززة والمقواة.

١١٠ - السيد وحيد (ملديف): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن عام ٢٠١٥ كان عام انتصار لتعددية الأطراف، فقد تحققت فيه نتائج عززت أولويات التنمية الواردة في مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وكانت حاسمة في اتجاهها إلى التنمية المستدامة. وستكون الخطوة القادمة - التنفيذ - هي الأصعب. وفي عام ٢٠١٦ ستقوم اللجنة باستعراض وترشيد جدول أعمالها حتى يتواءم بشكل أفضل مع الإطار الإنمائي المعتمد في عام ٢٠١٥. ويتعين أن تكون غاية هذه المناقشة هي التنفيذ الفعال لأولويات التنمية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سِنداي، ومختلف برامج العمل الموضوعة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ومنها مسار ساموا. ويتعين على اللجنة، وهي تتخذ هذه القرارات، أن تتأكد من أن نوعية وجوهر عملها لم يتبددا في غمار جهودها المبذولة للحفاظ على الكفاءة.

١١١ - وينبغي أن يحقق أي نهج يُتّبع التوازن بين الجداول الزمنية وتحقيق الأهداف الرئيسية. ويتعين اتباع نهج شامل عند إعادة النظر في عمل اللجنة الثانية. وهناك حاجة أيضا إلى مناقشة كيفية اتصال خطة عام ٢٠٣٠ بعمل اللجان الأخرى، ومنها اللجنة الخامسة، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، ومنها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١١٢ - إن للعمل المنجز آثارا بعيدة المدى على كيفية معالجة القضايا الإنمائية في الأمم المتحدة، والتأكد من أن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يهدف حقا إلى التغيير. والشراكة أساسية في هذا المجال؛ وعلى اللجنة أن تدرك أن التنمية جهد مشترك.

١١٣ - وحثّ أعضاء اللجنة على نبذ الإحباطات التي يبدو أنها اكتنفت عملهم، والمضي قدما صوب تحقيق الرؤية المشتركة المتمثلة في القضاء على الفقر وتغيير العالم.

١١٤ - السيدة ميانو (اليابان): تكلمت أيضا باسم أستراليا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة، فقالت إن اللجنة الثانية أمسكت، طوال مداولاتها، عن البت في طائفة من المسائل المتعلقة بمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، حتى تتيح الوقت المطلوب للعمليات المخطط لها والجارية للانتهاء من عملها. إن اليابان وأستراليا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة قد انزعجت إذ علمت أن عددا كبيرا من المسائل التي لا يزال يتعين الاتفاق عليها في اللجنة الثانية قد قدمت في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على أنها تمثل التفاهم الجمعي للدول الأعضاء. إن التقديرات المنقحة الواردة في الوثيقة A/70/589 تتضمن عددا من الافتراضات المتعلقة بتفاصيل عمليات المتابعة والاستعراض، وتفسيرات غير متسقة مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وينبغي ألا تكون هذه التقديرات ذات شأن فيما يتعلق بالمناقشات الجارية في اللجنتين الثانية أو الخامسة أو في سواهما. ومن المثير للقلق أن الدول الأعضاء لم تستشر في صياغة هذه التقديرات.

١١٥ - ويضاف إلى ذلك أن وقت تقديم هذه التقديرات أعاق إجراء مشاورات هادفة في هذه السنة التقويمية، وكان غير متسق مع البيانات التي ذهبت إلى أن صدور تقرير الأمين العام في عام ٢٠١٦ ستعقبه استجابة منسقة لدعم المتابعة والاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يبدو أن التقديرات المنقحة غير مبنية على تحليل ذي مصداقية لكيفية الاستخدام الفعال للموارد الراهنة، أو لتحديد أجزاء الأمم المتحدة، بما في ذلك داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الأقدر على تقديم دعم فعال وكفء للمتابعة والاستعراض.

١١٦ - وسيواصل خبراء اللجنة الثانية توخي اليقظة في رصد المناقشات في اللجنة الخامسة، للتأكد من أن النظر الدقيق للجنة الثانية في المسائل الموضوعية المتصلة بالمتابعة والاستعراض لم يتعطل في خضم المناقشات المتعلقة بمسائل الميزانية.

١١٧ - السيدة إنغلبرشت شادتلر (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن التحفظات وتعليلات الموقف التي صرح بها وفده بشأن جوانب وعناصر معينة في الوثيقتين المعنونتين ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (A/70/L.1)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/69/L.82)، ينبغي إيرادها عند الإشارة إلى هاتين الوثيقتين في مشاريع القرارات التي تعتمدها اللجنة. وطلبت إدراج بيانها باعتباره جزءا لا يتجزأ من الوثيقة الختامية، وفي وثيقة هذا الاجتماع.

١١٨ - السيدة رافيلوفا - بوروفيك (الاتحاد الروسي): قالت إن وفدها قلق إزاء عدد من المسائل التي نجمت أثناء عمل اللجنة، ومنها التأخر في تقديم عدد من مشاريع القرارات، مما قلل من الفرص المتاحة لتجاوز المناقشات التي لم تكن سوى مناقشات إجرائية. وعلاوة على ذلك فإن العمل في مجموعات صغيرة يجعل أحيانا من الأسهل التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين، ومع ذلك فإن هذا الشكل لا ينبغي ولا يمكن أن يحل محل المشاورات العامة التي يشترك فيها كل أعضاء اللجنة، فهو يعوق الشفافية والصراحة، ويمكن أن يعرض الثقة للخطر. والمأمول أن تتمكن اللجنة من مناقشة أوجه القصور هذه وغيرها وعمل اللجنة بوجه عام في مطلع عام ٢٠١٦.

١١٩ - السيدة نيشير (لختنشتاين): تكلمت أيضا باسم نيوزيلندا، فقالت إن أعمال اللجنة تثير مشاكل للوفود الصغيرة كوفدها هي لعدة أسباب، منها انعدام الشفافية في الأعمال، وعدم الالتزام بالمواعيد النهائية، وهو ما يؤثر على اختتام الدورة إجمالا في الوقت المناسب ويتسبب في تحديات لوجستية. وقالت إنها تأمل أن تواصل اللجنة التعبير عن الطابع العالمي للجمعية العامة، لا أن تتحول إلى منبر لتبادل الآراء بين المجموعات الكبرى فقط.

١٢٠ - السيد إلياس (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة البلدان الأقل نموا، فوجه انتباه اللجنة إلى استعراض منتصف المدة القادم الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، الذي سيعقد في أنطاليا بتركيا في أيار/مايو ٢٠١٦، ودعا كافة الشركاء إلى المشاركة في هذه العملية وإنجاحها.

١٢١ -الرئيس: قال إن انخراط اللجنة كان بنّاء في متابعة مؤتمرات القمة المتعددة الأطراف التاريخية المعنية بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، ومنها ما انعقد في سِنداي وأديس أبابا ونيويورك وباريس بشأن الحد من أخطار الكوارث، وتمويل التنمية، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، على التوالي، وسيكون لجميعها أثر دائم على عمل اللجنة. إن المساهمة في تنفيذ هذه المؤتمرات ستتطلب بعض التغييرات في تركيز اللجنة في الأعوام القادمة.

١٢٢ -إن بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة - وبخاصة ما يتعلق منها بالجوانب الاقتصادية والمالية للتنمية المستدامة - لا تزال بالغة الأهمية. غير أن تنفيذ خطة للتنمية المستدامة تهدف إلى التغيير لا يمكن أن يتم في عزلة، وعلى اللجنة مواصلة استعراض أساليب عملها لزيادة الفعالية، وجعل القضاء على الفقر والتنمية المستدامة قضيتيها الرئيسيتين، والإسهام في تنفيذ برامج العمل المعتمدة مؤخرا. ويتعين على اللجنة، بناء على ذلك، استكمال البداية الطيبة التي تحققت في استعراض جدول أعمالها وأساليب عملها. وسيتمثل هذا التنشيط في التطرق بوجه خاص إلى الطرائق التي تتيح لها تحسين فعالية عملها والانتهاء منه في الوقت المحدد، دون حاجة إلى التمديد؛ وتنظيم جدول أعمالها بحيث يصبح القضاء على الفقر والتنمية المستدامة الغايتين الرئيسيتين، مع تجنب تداخل وازدواج الجهود؛ والتركيز على أهمية وأثر عملها، ولا سيما في الإسهام في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في هذا العام.

١٢٣ -ومن شأن الورقة التي قدمها الرئيس بعنوان ”أفكار للتأمل“ أن تهيئ أساسا متينا ينبني عليه العمل في المستقبل، وهذا يتطلب وقتا وجهدا مكرسا. وقد أسعده ما قررته اللجنة من مواصلة عملها في مطلع عام ٢٠١٦، وسيجري عقد عدد من المشاورات غير الرسمية ابتداء من منتصف كانون الثاني/يناير. ومن المتوقع انتهاء العمل بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٦ بعقد جلسة رسمية مستأنفة للجنة تُعتمد فيها نتيجة المشاورات غير الرسمية، على نحو ما تقرر من قبل. وفي أعقاب مشاورات تجرى مع رئيس الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، سيصدر خريطة طريق تحدد وقت كل من المشاورات غير الرسمية وما ستتناوله من مواضيع.

١٢٤ -وبعد تبادل المجاملات، أعلن الرئيس أن اللجنة قد اختتمت عملها في الدورة السبعين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٠.